

# 19

## القيمة المتفوقة

عندما توقفت أعمال القصف وإراقة الدماء والاضطهاد في الحرب العالمية الثانية في صيف سنة 1945، كانت أوروبا وآسيا أشلاء ممزقة. أما الصناعات والمدن وأنظمة المواصلات فلم تزد كثيراً عن كونها أكواماً من الخراب، أصبح الملايين دون مأوى أو دون عمل، بمن في ذلك كثيرون ممن أُبعدوا قسراً عن مواطنهم، - كانت العملات في معظم البلاد بلا قيمة - في ألمانيا مثلاً، كانت السجائر وجوارب النايلون هي الشكل المفضل من المدفوعات. وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، لم يخرج من الحرب سوى بريطانيا والاتحاد السوفياتي والصين بأنظمة حكومية حافظت على وجودها، كما أن جوزيف ستالين وشيانغ كاي تشيك وحدهما من بين سائر قادة الدول أثناء الحرب، ظلّا في الحكم. إذ أن تشرشل كان قد غادر منصبه بعد أن أخرجته الانتخابات في الفوز الكاسح لحزب العمال خلال أشهر من توقف القتال.

ولكن خلال أقل من عشرين سنة، تلاشت كل مظاهر الخراب الذي أحدثته الحرب. وفي بداية الستينات، كانت حتى ألمانيا الغربية والاتحاد السوفياتي واليابان، التي عاشت أسوأ الويلات، قد تحولت إلى اقتصاديات تنبض بالحياة وتتمتع بمستويات عالية من النمو الاقتصادي، وقادرة إلى حد كبير

على منافسة الدولة الكبرى الوحيدة التي خرجت من الحرب دون أن تُخدش - وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

وسنرى الآن كيف أنه، بالرغم من كل ذلك التقدم الباهر، فإن كل الخطط الموضوعة بعناية فائقة من قِبَل كل من القادة والتابعين، انتهى بها المطاف بعيداً جداً عن أهدافها المُعلنة . وتبين أن الوغد في تلك المسرحية لم يكن سوى الذهب . فقد أصبح الذهب، في خضم كل ذلك التمزق والنزاعات والمفاجآت غير السارة التي تطورت على مسار الستينات، أصبح هو نقطة التركيز كما أصبح، من وجهات عدة، مصدراً للمتاعب . وتتضمن هذه الحكاية الكثير من اللحظات التي سبب فيها الذهب من الضوضاء والجلبة ما جعل معظم السلطات تمنى زواله ليكف عن إزعاجها . لكننا نرى أيضاً في التاريخ مناسبات عدة، انتهت فيها مساعي البشر إلى نتيجة شديدة البعد عن مقاصدهم الأصلية . وحيث يكون للذهب ضلوع في الأمر، نادراً ما تتحقق الأحلام . وكما يذكرنا راسكين، إن من يملك الذهب غالباً ما يتعرض للخداع .



ان الزعيم الأكثر تركيزاً على الذهب هو الجنرال شارل ديغول، الذي قاد قوات فرنسا الحرة ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، كما كان رئيس الجمهورية الفرنسية خلال معظم فترة الستينات . ظل ديغول يشعر بالمرارة، حتى بعد عشرين سنة، مما اعتبره إهانة لا تغتفر بالنسبة له شخصياً ولفرنسا وذلك عندما قام روزفلت وتشرشل باستبعاده من أهم المشاورات التي أجريها ومن لقاءاتهما مع ستالين خلال زمن الحرب . لم يكن هنالك من شيء يمكن أن يُرضي ديغول أكثر من رؤيته الأنجلو - ساكسون راكعين أمامه . وكان مقتنعاً بأنه يستطيع تحقيق هذا الهدف لو أن العالم اتبع نصيحته في إعادة الذهب كمعيار دولي رئيسي وكوسيلة للمدفوعات - وبذلك يستأصل الدولار من موقعه المتفوق في ذلك الوقت .

في الرابع من شباط سنة 1965، جمع ديغول ألفاً من الصحفيين في قصر الإليزيه، المقر الرسمي لرئيس الجمهورية الفرنسي، واستقبلهم في قاعة الاحتفالات Salles des fêtes المذهبة. لقد كان الطلاء الذهبي الذي غطى كل شيء في ذلك المكان المترف، من المقاعد وحتى الجدران، ملائماً، لأن الجنرال كان قد طلب عقد ذلك المؤتمر الصحفي لكي يطالب بالعودة إلى معيار الذهب الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر، ولن يرضى بأقل من ذلك. وقد ألح على أنه «في الواقع، لا يمكن أن يكون هناك مقياس آخر، ولا معيار آخر، غير الذهب - الذهب الذي لا يتغير أبداً، الذي يمكن جعله قوالب وسبائك وقطع نقدية، الذهب الذي لا يقتصر على جنسية دون غيرها، والذي سيظل مقبولاً إلى الأبد، وفي كل مكان، كقيمة تحمل ثقة راسخة لا ينازعها شيء»<sup>(1)</sup>.

ذَكَرَ ديغول الحضور بأن «طبيعة القيمة المتفوقة التي تُعزى للدولار قد فقدت أساسها الأولي، ألا وهو امتلاك أمريكا للقسم الأكبر من ذهب العالم». إن الحقائق التي أوردها لم تكن لتحتفل بالجدل. ففي أوائل سنة 1965، كان مخزون الولايات المتحدة من الذهب بشكل نقد قد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ شهر آذار سنة 1937. وقد انخفض المخزون إلى 15 بليون دولار بالمقارنة مع الذروة التي وصل إليها طوال الفترة منذ سنة 1949 وهي 25 بليون دولار، كما تقلصت حصة أمريكا من مجموع المخزون العالمي من الذهب بشكل نقد من 75 بالمائة إلى أقل من 50 بالمائة. وفي نهاية الستينات، أصبحت حصة الولايات المتحدة دون نسبة 30 بالمائة.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أعلن جاك روبف، وهو اقتصادي فرنسي مشهور وكبير مستشاري الرئيس في قضايا من هذا النوع، أن ديغول هو رجل الساعة، «السياسي الذي سيعيد المال الحقيقي». وأن النظام الراهن كان «سخيفاً... ويمثل عقبة كأداء في طريق التطور الاجتماعي». وبعد ذلك بستة

أيام، قام وزير المالية الفرنسي، ذو الاسم الذي يتسم بالأناقة، فاليري جيسكار ديستانغ، بإلقاء محاضرة بجامعة باريس أمام حشد يبلغ ثلاثة آلاف طالب، كان معظمهم يستمعون وقوفاً، دعا فيها إلى إصدار «بيان رزين واضح» من قِبَل القوى المالية الكبرى يتعلق باستخدام الذهب لتسوية كل حالات العجز في المدفوعات الدولية. وأكد أن هذا الإجراء سيكون من شأنه «وقف تفسخ النظام المالي العالمي». ومضى ليعلم أن فرنسا ستكون السبابة بأن تبدأ بتحويل كل الدولارات المتراكمة لديها حديثاً إلى ذهب<sup>(2)</sup>.

تابع الفرنسيون شرح وجهة نظرهم بتعابير لا تحتل اللبس. في أغلب الأحيان، تعتمد الدول الأخرى التي تصرف دولاراتها بالذهب إلى ترك الذهب الجديد مصوناً في أقبية مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. أما السلطات الفرنسية فقد تصدرت صفحات الجرائد لدى إعلانها أن كل زيادة في مخزونها الذهبي ستبحر عبر الأطلسي على متن سفن فرنسية من عابرات المحيطات لتستقر على الشواطئ الآمنة للوطن الأم.

أين كان يكمن الخطأ؟.. لقد كانت لدى واضعي خطط مرحلة ما بعد الحرب كل الأسباب التي تدعوهم للاعتقاد بأنهم قاموا وبكل براعة باحتواء ذلك الوحش الذهبي الذي عاث فساداً خلال العشرينات والثلاثينات. إلا أنه، وكما جَهِدَ الجنرال ديغول في محاولاته للتوضيح، كان الذهب أقوى من أن يظل سجيناً. ولم يكن المؤتمر الصحفي في قاعة الاحتفالات سوى حلقة من سلسلة أحداث الستينات التي بدت وكأنها تتجه نحو وضع الدولار في الظل وإعادة الذهب إلى سابق مجده. لكن الأمور كانت تتجه نحو الأسوأ. ومع ذلك، وعندما حانت اللحظة التي حطّم فيها الذهب أغلاله وحلّق عالياً ليصل إلى الأوج في وهج من المجد، تبين أن ذلك الوهج أكثر سطوعاً وحرارة وروعة من أن يُكتب له البقاء. واعتباراً من بداية الستينات، دار العالم دورة كاملة على نحو

غريب ومفاجيء، ليعود الدولار ويكتسب تلك القيمة المتفوقة بينما قبع الذهب في الظل.



تبدأ القصة عقب كارثة الحرب العالمية الثانية مباشرة، في لحظة من تلك اللحظات النادرة التي يتخذ فيها الناس كل القرارات الصائبة، كان القسم الأعظم من العالم خارج الولايات المتحدة يعيش حالة من الفوضى بحيث أن القائمين على صياغة مرحلة ما بعد الحرب تهيأت لهم فرصة فريدة لرسم شكل التركيبة الجديدة على خلفية خالية من العوائق، ولتحقيق أحلام عصر التنوير والعصر الفيكتوري في نهاية المطاف. لقد كانت الخطوط العريضة لما يجب عمله واضحة: إن تلاحق الأخطاء المفجعة في العشرينات والثلاثينات قد قدم لقيادة الدول في فترة ما بعد الحرب الثانية برنامجاً كاملاً لما ينبغي تجنبه. وكما قال جون مينارد كينيز «في سنة 1918 كانت الفكرة الوحيدة التي تراود الناس هي العودة إلى ما قبل سنة 1914. أما اليوم فلا أحد يحمل نفس الشعور نحو سنة 1939»<sup>(3)</sup>.

فبدلاً من فرض دفع التعويضات، قام الحلفاء بجهود مالية وسياسية نشطة تهدف إلى إدخال ألمانيا وإيطاليا واليابان ضمن المسار العام للمجتمع الديمقراطي. وبدلاً من الإلحاح على تسديد المبالغ الضخمة الناتجة عن المساعدة العسكرية التي كانت الولايات المتحدة قد قدمتها خلال الحرب، اكتفى الأمريكيون بحديث سطحي وعابر بشأن المطالبة بالدفع. بل إنهم قاموا، عوضاً عن ذلك، بتحويل معظم مساهمتهم، في الجهود الحربية للحلفاء، إلى هبات - وأردفوا ذلك بتقديم مساعدة ضخمة من خلال خطة مارشال أضافوا إليها فيما بعد مشاريع معونة كبيرة أخرى. وبدلاً من عالم كانت فيه كل دولة تسعى بعناد وراء مصلحتها الخاصة، أنشئت الأمم المتحدة لتسيير شؤون عالم

من التعاون والانسجام الدوليين، وبخلاف ما كانت عليه عصبة الأمم، فإن خطط إنشاء الأمم المتحدة تضمنت المشاركة التي يملؤها الحماس للولايات المتحدة.

تم وضع الخطط المتعلقة بنظام اقتصادي دولي جديد من قبل 730 مندوباً من 44 دولة، اجتمعوا في منتجع وايت ماونتن في بريتون وودز، بولاية نيوهامبشاير، سنة 1944. وقد وضع القسم الأكبر من المخطط النهائي كلاً من جون مينارد كينيز، ممثلاً عن وزارة المالية البريطانية ونظيره هاري وايت من وزارة الخزانة الأمريكية<sup>(\*)</sup>. وقد بدت الخطة التي أعدها كينيز ووايت، في ذلك الوقت، خطة لا يتطرق الشك إلى وضوحها.

وبدلاً من اقتصاد عالمي يضع كل دولة تحت رحمة مخزونها من الذهب، جعل النظام الجديد الدولار الأمريكي في مقام المركز من التركيبية. كان الدولار الجبار حينذاك مدعوماً بخمس وسبعين بالمائة من المخزون العالمي من الذهب بشكل نقد. ولم يكن الاقتصاد الأمريكي الضخم قد عانى من أية أضرار بسبب الحرب، كما أنه كان أكثر إنتاجية منه في أي وقت مضى في تاريخه. وقد جاء في التقرير الاقتصادي لرئيس الجمهورية في شهر كانون الثاني من سنة 1947، أن البلاد قد حققت «أسرع وأضخم تحول أمكن لأي دولة أن تحققه من الحرب إلى السلم». كان مجمل الإنتاج سنة 1947 أعلى بثلاثين بالمائة عنه في سنة 1941، أي آخر إنتاج سنة كاملة في زمن السلم.

نصّت الترتيبات الجديدة على أن الولايات المتحدة - التي تنعم بالنسبة

(\*) توفي الرجلان قبل أن تتاح لهما فرصة رؤية ثمار جهودهما، توفي كينيز في نيسان من سنة 1946، وتوفي وايت في شهر آب من سنة 1948. ولدى رؤية الشكل النهائي لنظام بريتون وودز، هناك ما يجعلنا نعتقد أن وايت كان الشريك الأقوى، بينما لعب كينيز - الذي كان يمثل الطرف الأضعف - دوراً ثانوياً.

الأكبر من مخزون الذهب العالمي - ستكون الدولة الوحيدة التي تمتلك عملة قابلة للتحويل بحرية إلى ذهب بمعدل ثابت، وكما في أيام ما قبل الحرب، اقتصرتم ميزة التحويل هذه، على أية حال، على الخزانات القومية والمصارف المركزية، لا الجهات الخاصة. كانت باقي الأقطار الأخرى مُلزَمة ببذل أقصى ما في وسعها لجعل عملاتها قابلة للتحويل إلى دولارات من قبل أي شخص، لكن لم يكن مطلوباً منها الحفاظ على إمكانية التحويل إلى ذهب. حُدِّد معدل التحويل بين الدولار والذهب على أنه 35 دولار للأونصة، ومن ثم حددت بقية دول العالم عملاتها حسب أسعار الدولار لا الذهب.

ولو اقتصر الأمر على ذلك، لكان النظام الجديد قد ترك الدول كل بمفردها أسيرة الدولار كما كانت في السابق أسيرة لمخزونها من الذهب. لم يكن قد تبقى لدى دول الحلفاء الكثير من الدولارات بعد دفعها لنفقات الحرب الهائلة، فحتى رغم المساعدة الأمريكية، كانت بريطانيا مدينة بمبالغ ضخمة لمستعمراتها الإمبراطورية، أما الدول المعادية فكانت مفلسة تماماً. والنتيجة، أن العلاقة بين الذهب والدولار عند معدل 35 دولار للأونصة، كانت العلاقة الوحيدة التي يُتوقع أن تكون دائمة - أي راسخة، كما في السابق - ولكن وُضعت ترتيبات مختلفة بشأن العلاقة بين الدولار وبقية العملات الأخرى. وكان يُتوقع من هذه العلاقة، التي تعرف باسم «القيَم الإسمية القانونية»، أن تكون ثابتة أيضاً أثناء مسار الأمور بشكل طبيعي، ولكن وضعت شروط تنص على إجراء تغييرات في القيم الإسمية القانونية في حال واجهت مساعي الدولة، للوفاء بالتزاماتها الدولية من المدفوعات، بعض المشاكل، تلك المشاكل التي كان يغلب احتمال أن تكون دائمة لا مؤقتة. إن تحديد القيم الإسمية عند مستوى تستطيع كل دولة تدبير أمر الإبقاء عليه، لم يكن بالأمر السهل على الإطلاق. لم تستطع ألمانيا واليابان تحديد قيمها حتى سنة 1953، أما إيطاليا فكان عليها الانتظار حتى سنة 1960. كما أن معظم القيم المحددة الأصلية تم

تغييرها أكثر من مرة قبل حدوث الانهيار النهائي للنظام بعد سنة 1971. ومن حيث الواقع، وحتى تاريخ متأخر من الستينات، لم يكن هناك سوى كندا وسويسرا والولايات المتحدة، من بين الدول المتطورة، ممن تسمح بخروج رؤوس الأموال منها إلى دول أخرى دون أية عوائق.

إن الترتيبات الخاصة بالتغييرات في القيم الإسمية القانونية، لم تكن الخطوة الوحيدة التي اتخذها واضعو النظام لتفادي حالات الانكماش والبطالة الحادثتين التي كان التقيد الأعمى بمعيار الذهب القديم يفرضها في الماضي. وفي تلك الحالات المتكررة، التي تكون فيها المصاعب أمراً عابراً، كان لا بد من تأمين مبالغ من القطع الأجنبي المتوفرة لتقديم قروض تساعد الدول على تجاوز تلك الحالات، وقد تم ذلك عن طريق إنشاء منظمة جديدة دُعيت باسم صندوق النقد الدولي. وكان على هذا الصندوق أن يقوم بدور المُقرض للحكومات والمصارف المركزية التي كانت بحاجة لقروض قصيرة الأجل لم يكن بالإمكان تأمينها من مصادر تقليدية.

ومع ذلك لم يفقد الذهب مكانته تماماً. فالموارد المتوفرة لدى صندوق النقد الدولي من أجل القروض، كانت تأتي من إسهامات الدول الأعضاء في الصندوق بصورتين. كانت نسبة خمس وسبعين بالمائة تأتي بصورة عملات الدول الأعضاء - كان الفرنسيون يدفعون بالفرنك والهولنديون بالغيلدر والولايات المتحدة بالدولار وهكذا. أما نسبة الخمس والعشرين المتبقية، فكان ينبغي أن تدفع بالذهب، رغم أن الدول غير القادرة على الدفع كانت تُمنح نسبة أقل. وبمرور الوقت، تم عقد الكثير من الصفقات بالذهب بين الصندوق والدول الأعضاء فيه.

جوبهت الخطة الجديدة، بما فيها من التزامات دولية غير مألوفة، بالمعارضة من قبل المتخوفين من النظم الجديدة. وقد حفز موقف هؤلاء كينيز على الدفاع بحرارة عن تلك التركيبة الجديدة التي أسهم فيها بالكثير: «لقد



استنفذت قواي في إقناع مواطني، والعالم بأسره، بتغيير مبادئهم التقليدية... .  
 ألم أكن أنا من كتب، عندما كان الكثيرون من المناوئين الحاليين لتوقيع الرموز  
 لا يزالون على عبادة العجل، أن «الذهب هو من بقايا البربرية؟»<sup>(4)</sup>.



تمضي القصة بعد ذلك في درب سهل المسالك.

كان هناك افتراض ضمنى حاسم قام بدعم البنية بكاملها: وهو أن الدولار  
 سيستمر في الظهور بمظهر الذي لا يُقهر - جيد كالذهب - وبالتالي فهو سيبقى  
 مقبولاً على الدوام ومهما كانت الظروف. كان ذلك افتراضاً لم يفكر كثيرون  
 بالتوقف، ولو للحظة، للتساؤل بشأنه أثناء عملية وضع الترتيبات، أو خلال  
 السنوات العشر الأولى بعد البدء بتطبيق تلك الترتيبات. ولكن ومهما كان رأي  
 العالم بقوة الأمريكيين غير المحدودة في المجالات الاقتصادية والسياسية  
 والعسكرية سنة 1945، إلا أنه لم يكن هناك من سبب يحمل على التوقع بأن  
 ذلك الوضع سيستمر إلى الأبد.

بل على النقيض من ذلك. فالخطة بكاملها قد وُضعت بهدف رئيسي،  
 وهو جعل أوروبا واليابان تقفان على أقدامهما من جديد. وبمجرد أن تحقق  
 ذلك الهدف، مرت الديناميكيات بتحول عميق. لقد أصبحت المنشآت  
 الصناعية الأوروبية واليابانية النشيطة تشكل منافساً للصناعة الأمريكية. كما أنها  
 أصبحت مواقع جذابة للاستثمارات الأمريكية. وكانت النتيجة أن انتهى المطاف  
 بالأمريكيين لإنفاق مبالغ ضخمة متزايدة على الواردات وعلى الاستثمارات في  
 دول أجنبية لدرجة أن مخزونهم الذهبي الضخم انخفض إلى أدنى من مستوياته  
 الأصلية الكبيرة كما ازدادت ديونهم للأجانب لتتجاوز المستويات التي كانت  
 عليها في الأربعينات.

استجاب الأمريكيون، والبهجة تملؤهم، بأن انغمسوا في موجة عارمة من الإنفاق. وبينما كان اقتصاد كل من أوروبا وآسيا ينتعش حسب الخطة المرسومة ونتيجة للمساعدة الأمريكية، أدى إغراء دافع الربح إلى سحب مبالغ هائلة من رؤوس الأموال الخاصة من الولايات المتحدة لإدخالها في آلاف المشاريع عبر البحار، كما أدى إلى جذب كميات متزايدة من الواردات من البضائع لأجنبية إلى السواحل الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة قامت بتقديم مساعدات اقتصادية دولية لم يسبق لها مثيل، وبدأت بتنفيذ برامج اجتماعية داخلية على نطاق واسع، ونشرت القوة العسكرية الأمريكية حول العالم وخاضت غمار حربين طاحنتين في آسيا إضافة للحرب الباردة ضد الروس. وقبل أن تنته اللعبة، وجد الأمريكيون أنفسهم محاصرين من قبل أعدائهم الاقتصاديين وقد أجبرهم الذهب على الركوع أمام أصدقائهم.

ولدى نهاية الخمسينات، كان تأثير العملية على الوضع المالي العالمي لأمريكا قد توضح للعيان. فمخزون الولايات المتحدة من الذهب بشكل نقد، الذي ظل ثابتاً بحدود 22 بليون دولار خلال الفترة 1950 - 1958، انخفض بأكثر من 3 بلايين دولار بين نهاية سنة 1958 ونهاية سنة 1960. وفي الوقت نفسه، وبينما كان الأمريكيون ينفقون دولاراتهم خارج بلادهم، ارتفعت ملكية الأجانب للودائع المصرفية في المصارف الأمريكية، وللتزامات القصيرة الأجل لوزارة الخزانة الأمريكية، من 8 بليون دولار سنة 1950 إلى أكثر من 20 بليون دولار سنة 1960. ولو خطر للأجانب في تلك اللحظة تحويل كل موجوداتهم من الدولارات النقدية إلى ذهب لاستنفذوا مخزون الذهب الأمريكي<sup>(5)</sup>.

وفي 27 تشرين الأول من سنة 1960، قفز سعر الذهب إلى 40 دولاراً للأونصة في سوق الذهب في لندن، حيث كان يجري بيع الذهب وشراؤه بحرية بشكل سبائك، لا نقد، وحيث كانت دولة جنوب أفريقيا هي مصدر

معظم الكميات الجديدة الواردة، وكان السبب وراء ارتفاع سعر الذهب الأنباء القائلة بأن جون ف. كيندي، الليبرالي الاتجاه، كان على الأرجح سيهزم ريتشارد نيكسون في انتخابات الرئاسة التي كانت ستجري في الأسبوع التالي. فاز كيندي في الانتخابات في بلاده، ولكن الحكم المعاكس الذي نطقت به سوق الذهب جعله يشعر بالقلق. وفور انتخابه أخبر كيندي مستشاريه بأنه كان يولي مشكلة الدولار المقام الأول بين المسائل التي تدعوه للقلق<sup>(6)</sup>.

لم تكن تلك باللحظة المناسبة لظهور أزمة تصيب الدولار. ولكن لم يكن ينبغي لأحد أن يتوقع أن يدوم إلى الأبد وضع كانت فيه كمية الذهب الأمريكي تتجاوز التزامات أمريكا تجاه الأجانب، وهو ما كان عليه الأمر عند نهاية الحرب العالمية الثانية - أكثر من 20 بليون دولار ذهباً مع التزامات لا تصل إلى 10 بلايين دولار. فقد كان ذلك خلافاً موروثاً من تلك الأيام الكئيبة في أواخر الثلاثينات ومن التضحيات التي قدمتها دول الحلفاء خلال الحرب في سبيل قهر ألمانيا واليابان. ومع مجيء السلام وبدء عملية إعادة التعمير، كان لا مخلص من العودة إلى علاقة أكثر طبيعية تكون فيها مخزونات الذهب أقل من الالتزامات المستحقة للأجانب.

وهنا لابد من الاعتراف بأن العملية لم تكن مثيرة للقلق بالشكل الذي حاولت به الصحافة ومعلقو التلفزيون أن توهم العامة. فلم يكن هناك من يرغم الأجانب على الاحتفاظ بتلك الكمية الكبيرة من الدولارات. وكان مالكو الدولارات الأجانب يتصرفون بعقلانية تامة. كما أن الدولارات كانت مقبولة في كل مكان لدفع الالتزامات ولتسوية الحسابات بين الدول وبين شركات الأعمال. ولم يكن هناك دولة أخرى بإمكانها مجاراة حجم المستندات المالية، التي تهيتها الأسواق المالية الأمريكية، أو مجاراة تنوعها الكبير. وبالعكس الذهب، كان من السهل انتقال الدولارات من مالك لآخر. كما أن حيازة الدولارات كانت مصدراً لدخل يأتي من الفائدة، مما جعلها احتياطياً أكثر جاذبية من الذهب. وطالما استمر الدولار في أن يكون الوسيلة الأكثر قبولاً

للمدفوعات في كل مكان، لم يكن لأحد حاجة، أو حتى دافع، لصرف دولاراته وتخزين الذهب أو لحيازة عملة دولة أخرى عوضاً عنها.

من حيث الواقع، كانت الولايات المتحدة تقوم بدور المصرف لبقية العالم، تماماً كما كانت بريطانيا تقوم بدور المصرف لبقية العالم قبل الحرب العالمية الأولى، ولنفس السبب. فقد كان لدى بنك إنجلترا مخزوناً صغيراً من الذهب بالنسبة لالتزاماته، لأن الإسترليني كان يشكل العملة المفضلة لاحتياطي القطع الأجنبي كما أن أسواق الرساميل في المنطقة التجارية في لندن توفر سيولة جاهزة بشكل مستندات ذات تنوع كبير. وفي الوقت نفسه، كانت مكاسب الاستثمارات البريطانية في الخارج تؤمن للدولة التي تعمل فيها دفقاً مستمراً من القطع الأجنبي. وهكذا، كان الإسترليني هو الوسيلة الجاهزة للدفع لا للشعب الإنكليزي فحسب ولكن للعالم بأسره. كانت معظم المصارف تحتفظ باحتياطات نقدية متواضعة بالنسبة لالتزاماتها المودعة لأن زبائنهم كانوا يشعرون تماماً بأن تحويل تلك الودائع جيئة وذهاباً بين بعضهم البعض - أي عن طريق كتابة الشيكات - هو وسيلة دفع أكثر ملائمة وفاعلية من سحب نقد يقومون بإرساله إلى دائئهم<sup>(\*)</sup>.

وضمن ظروف من هذا النوع، كان التضخم هو القوة الوحيدة التي يمكن لها أن تهدد قابلية الدولار على البقاء. وهنا يكمن مصدر الأسئلة التي بدأت

(\*) انظر ديسبريس وآخرون، 1966. يذكر هنا أن الولايات المتحدة، مثل أي مصرف، كانت تقرض أو تستثمر في الخارج على أساس طويل الأجل، بينما تقترض من الأجنبي على أجل قصير. وهؤلاء الخبراء، الذين كانوا يشعرون بقلق شديد بشأن معدلات النمو العالية في التزامات الولايات المتحدة تجاه الأجانب، كانوا ضحية وهم محاسبي. فليس هناك من مصرف يمكنه المحافظة على بقائه في عالم تحليلي بهذا الشكل [حيث] يصر فيه أصحاب الثروة... على ما يعتقدونه وسيلة دفع أكثر «جوهريّة». وفي حال كان المصرف سليماً، تأتي المتاعب من «لا عقلانية» المودعين.

تُطرح . لاشك بأن اقتصاد الولايات المتحدة لم يكن يعاني من ضغوط تضخمية خلال النصف الأول من الخمسينات، رغم المعدلات العالية للنمو الاقتصادي، بل إن أسعار المستهلك، في الواقع، قد انخفضت خلال سنة 1954. بدأت أول بوادر المشكلة تظهر خلال الفترة ما بين 1956 - 1957، عندما بلغت دورة الأعمال ذروتها ووصل التضخم إلى نسبة 3 بالمائة. وحتى نسبة التضخم هذه كان بالإمكان تحمّلها في المراحل الأخيرة من فترة توسع اقتصادي، لكن الزيادة البالغة 2,7 بالمائة في أسعار المستهلك، اعتباراً من نهاية 1957 وحتى نهاية 1958، جاءت بمثابة الصدمة. في ذلك الوقت كانت مرحلة الازدهار قد انتهت، وبدأ انحدار خطير في نشاط دنيا الأعمال. كانت البطالة قد ارتفعت إلى أكثر من مليون شخص، مما دفع بمعدل البطالة إلى ما يقرب من 7 بالمائة من القوة العاملة.

لم يسبق أن حدث شيء كهذا. ففي فترات الانحسار والكساد كانت الأسعار دائماً تنخفض. وقد بلغ القلق بالاحتياطي الفيدرالي حدّاً جعله يرفع معدل الحسم خلال وقت قصير من 1,5 بالمائة إلى 4 بالمائة، وهي خطوة أدت إلى وضع حد لعملية التعافي من الكساد بعد سنتين من بدايتها. وقد صرح ويليام ماكتشيزني مارتن، مدير الاحتياطي الفيدرالي، أنه يعتبر التضخم تهديداً، لا يقل خطراً عن الشيوعية، لأمن ومستقبل الولايات المتحدة.

ويبدو أن وقفة مارتن الحازمة ضد عدوه الكريه قد أعطت النتائج المرجوة. إذ أنه ما إن اختفت أخبار سنة 1958 المزعجة عن الأنظار، حتى أصبحت الزيادة في أسعار المستهلك، خلال سنوات التعافي بين 1959 - 1960، أقل منها في سنة 1958. بل إن سياسة الاحتياطي الفيدرالي الصدمية قد أقنعت موظفي وستنغهاوس وجرنال إلكترويك بالتخلي عن الفقرات الخاصة بغلاء المعيشة في عقودهم، كما أقنعت عمال موانئ الساحل الغربي الصعبي المراس بإطلاق يد أرباب العمل في تطبيق آلية الاقتصاد في عدد العمال.

وخلال الفترة ما بين 1958 - 1964، لم يزد معدل التضخم عن 1,4 بالمائة سنوياً، رغم معدل التوسع الاقتصادي السنوي البالغ 5 بالمائة. أما في الفترة ما بين 1959 - 1971، فقد كان كل من معدل التضخم ومعدل النمو في مقدار النقد المتوفر في الولايات المتحدة أقل منهما في أي من الاقتصاديات الأوروبية الرئيسية<sup>(7)</sup>.

ربما كانت أرقام التضخم تلك كافية لتهدئة مشاعر القلق حيال الدولار، إلا أن إحصائيات اقتصادية أخرى في الولايات المتحدة أدت إلى تناقص متسارع في المخزون الذهبي. فخلال السنوات الخمس 1960 - 1964، بلغ مجموع الواردات أكثر من 80 بليون دولار، كما أنفقت الحكومة مبلغ 11 بليون دولار للحفاظ على قواتها المسلحة خارج الولايات المتحدة، وأنفق قطاع الأعمال الأمريكي 29 بليون دولار بشكل استثمارات في شركات أوروبا وآسيا أو لتعزيز موجوداتهم المالية في دول أخرى، بينما استهلك السفر إلى الخارج والخدمات الأخرى والمعونة الخارجية مبلغ 18 بليون دولار أخرى. من جهة، كان رأس المال الأمريكي ومجموع السياح الأمريكيين الأسخياء يلقون الترحيب، ومن جهة أخرى، كان السخط إزاء العرض السوقي للشراء الأمريكي يملأ أجواء الستينات<sup>(\*)</sup>. كان الفرنسيون هم الأعلى صوتاً في التعبير عن قلقهم كما كانوا مصممين على قص جناحي العنقاء الأمريكية.



في النصف الثاني من الستينات، بلغت مشكلة التضخم أبعاداً أكثر خطورة، وذلك عندما هبط معدل البطالة من أكثر من 5 بالمائة من القوة العاملة سنة 1965 إلى ما لا يزيد عن 5.3 بالمائة سنة 1969. ارتفعت الأسعار بمعدل 3,4

(\*) كان هذا الموقف لا يزال موجوداً وواضحاً لدى بداية الألفية الجديدة.

بالمائة في سنة خلال الفترة 1965 - 1968 ومن ثم ارتفعت بمعدل 5,5 سنة 1969 وصلت الأمور إلى درجة كافية من سوء، لكن الأسعار ارتفعت بمعدل 5,7 بالمائة سنة 1970 التي تميّزت بالانحسار الاقتصادي، أي سابقة تاريخية خارقة مرة أخرى. ثم ظهرت بوادر أخرى لاقتصاد أمريكي ذي نشاط مفرط وذلك عندما وصلت الزيادة الكبيرة في السلع المصدرة عن الواردات، التي ظلت سائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى نقطة الذروة سنة 1964، وهي 6,8 بليون دولار، ثم هبطت لتصل إلى 600 مليون دولار سنة 1969. وفي نفس الوقت، استمر حجم رأس المال الأمريكي في التدفق على دور الأعمال الأجنبية بكثافته المعهودة.

كان تشديد التزام الولايات المتحدة بالحرب في فيتنام هو المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية. فالنفقات الدفاعية ازدادت بمعدل 60 بالمائة خلال النصف الثاني من الستينات. وكانت الحكومة الاتحادية قد حققت فوائض خلال سنة 1966، ولكن العجز في الميزانية بلغ سنة 1967 أكثر من 8 بلايين دولار، وأعقب ذلك عجز آخر سنة 1968 بلغ 26 بليون دولار. وفي مظهر نادر من مظاهر الإجماع الذي يكاد يكون كاملاً، حثّ الاقتصاديون المختصون من كافة الشرائح الرئيس جونسون على تمويل نفقات الدفاع المتعاظمة عن طريق زيادة الضرائب. رفض جونسون الأخذ بنصيحتهم. ومما زاد من صعوبة الأمر، أن معظم العائدات الناجمة عن الإنفاق العسكري المتزايد في فيتنام كان مآلها المصارف الفرنسية.

واجهت الحكومات الأجنبية صعوبات جمة في محاولة إيجاد سبيل للمضي عبر هذا التآكل في الاقتصاد الأمريكي. فما من أحد كان يود التخلي عن الدولار: إذ أنه لم يكن هناك عملة أخرى مؤهلة بهذا الشكل الكبير للقيام بدور الاحتياطي العالمي ووسيلة الدفع. بل على العكس، فإن تدافع الناس لاستبدال الدولار وهبوط قيمته إزاء أسعار العملات الأخرى لن يؤدي سوى إلى

خسارات كبيرة لبلايين الدولارات التي كانت بحوزة الأجانب في ذلك الوقت . وقد يكون تأثير ذلك حدوث فوضى شاملة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من كل تلك الهواجس ، ظل الذهب - كما كان شأنه دائماً - بديلاً مغرباً ، لجزء على الأقل ، من الموجودات الأجنبية المتزايدة من الدولارات .

وكانت النتيجة ، أن مخزون الذهب الأمريكي استمر في التناقص رغم وضع مجموعة من التدابير المعقدة الخاصة بقروض قصيرة الأجل بحيث تتوفر للولايات المتحدة عملات أخرى تمكنها من الوفاء بالتزاماتها خارج البلاد عوضاً عن استنفاد مخزونها الذهبي . وقد حاول الاحتياطي الفيدرالي أن يحافظ على معدلات فائدة قصيرة الأجل عالية بحيث تجعل الدولار أكثر جاذبية من المارك الألماني أو الفرنك السويسري وأفضل بالطبع من الذهب الذي لا يجلب أية فائدة . ودفعت الحكومة بكل من مجموعات الأعمال ونقابات العمال إلى عقد اتفاقات «طوعية» لوقف التضخم المحلي عن طريق تحديد الأسعار والزيادات في الأجور .

ولم يكن ذلك كل شيء . ففي أيلول من سنة 1964 ، تم فرض ضريبة خاصة دُعيت بضريبة تعادل الفائدة Interest Equalization ، وذلك بهدف الحد من الاستثمارات الأمريكية خارج البلاد وذلك عن طريق فرض ضريبة على الفائدة المكتسبة من الإيداعات والسندات بالعملات الأجنبية . ثم ألحقت تلك الضريبة بإجراءات إضافية ، وذلك عندما أعلن الرئيس جونسون في الأول من كانون الثاني سنة 1968 ، بأنه سيضع «كل ما إمكانيات من أجل دعم الدولار وللإبقاء على ترتيب شؤوننا المالية الداخلية»<sup>(8)</sup> . جرى وضع ضوابط للاستثمارات الأمريكية في الشركات الموجودة في القارة الأوروبية : فقد طُلب من الشركات أن تعيد إلى الوطن جزءاً من الأرباح المكتسبة في ما وراء البحار . وُحِد الاقتراض المصرفي في الخارج . وجرى حث المسافرين الأمريكيين على البقاء في وطنهم لاستكشاف مواطن الجمال في بلدتهم عوضاً عن إنفاق



الدولارات الثمينة في السياحة في بلاد الآخرين . وبعد فوز ريتشارد نيكسون في الانتخابات الرئاسية سنة 1968، تم فرض ضريبة رسم إضافي بمعدل 10 بالمائة وذلك للتقليل من العجز في الميزانية - وهو نقيض، جاء متأخراً، لمعارضة ليندون جونسون العنيدة لخطوة من هذا النوع .

ولم يكن أي شيء ليفي بالغرض . فتكديس الموجودات الأجنبية المنتجة والرابحة من قبل الشركات الأمريكية والمستثمرين الأمريكيين لم يساو سوى القليل . تابع مخزون الذهب هبوطه سنة بعد سنة خلال الفترة 1958 - 1971، وذلك من 19 بليون دولار ليصل إلى 10 بلايين دولار، في الوقت الذي زادت فيه الالتزامات الأمريكية النقدية تجاه الاجانب من سنة إلى سنة خلال نفس الفترة حتى وصلت إلى أكثر من 60 بليون دولار<sup>(9)</sup> . وكما قال الاقتصادي الفرنسي جاك روييف في 20 تشرين الأول سنة 1967، عندما كان مخزون الذهب 12 بليون دولار بينما بلغت الالتزامات 33 بليون دولار، كانت الولايات المتحدة قد استنفذت قدرتها على الدفع بالذهب لدائنيها: «يبدو الأمر كمن يطلب من الأصلح تسريح شعره . ولكن ليس لديه أي شعر على الإطلاق»<sup>(10)</sup> .



بدأت الولايات المتحدة وكأنها عاجزة عن استرجاع التوازن إلى موقفها الدولي . استمرت السبائك الذهبية في الانتقال من الملكية الأمريكية في فورت نوكس إلى ملكيات أجنبية مخزونة بقصد الأمان في أقبية بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (أو في بنك فرنسا، فيما يتعلق بالفرنسيين). لقد كسب الأوروبيون الذهب، لكن هذا التدفق باتجاههم فشل في تحريك الطلب لديهم على الواردات من الولايات المتحدة بصورة تكفي لعكس حركة انتقال الذهب المتجهة شرقاً . وقد تحدى الأوروبيون، شأنهم شأن الآسيويين فيما مضى، نبوءة آدم سميث بأنه «عندما تتجاوز كمية الذهب والفضة الواردة إلى بلد ما،

الطلب الفعلي، فلن تنفع جهود الحكومة الاحترازية في منع تصديرهما». وبدأ أن «الطلب الفعلي» في الستينات لم يكن يعرف حداً.

إن ما كان يبدو وكأنه سلسلة لا تنتهي من الأنباء السيئة لأي إنسان آخر، بدأ أبناء عظمة لأولئك المتشائمين الذين كانوا على قناعة بأن الذهب كان الوقاء الوحيد في حالات اليأس. وكان مهووسو الذهب، كما أصبحوا يعرفون فيما بعد، يكدسون الذهب في سوق لندن منذ أواخر الخمسينات. كانت القوى المالية الرئيسية تخشى من أن عمليات الشراء هذه قد تؤدي إلى رفع قيمة الذهب إلى ما فوق السعر الرسمي البالغ 35 دولاراً للأونصة، مما يؤدي إلى اندفاع لا يمكن ضبطه على الذهب الذي يؤدي بدوره إلى تقويض النظام بكامله. وفي سنة 1961، انضمت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وهولندا وبلجيكا في مسعى مشترك لضم مصادرها في صندوق مشترك بهدف حمل هؤلاء المضاربين على تخفيض أسعارهم. وكان هذا الصندوق المشترك سيقوم ببيع الذهب في السوق كلما ظهرت بوادر حركة تفوق بضعة سنتات فوق 35 دولار.

في بداية الأمر، ومع ورود كميات كبيرة من الإنتاج الجديد إلى لندن، كان بإمكان ذلك الصندوق أن يشتري من الذهب بسعر 35 دولار أكثر مما كان مضطراً للبيع. وتحول النزاع مع المضاربين ليصبح أحادي الجانب أكثر فأكثر، عندما بدأ الجنرال ديغول يقرع الطبول داعياً إلى زيادة سعر الذهب، بعد أن قام خلال سنة 1967 بسحب فرنسا من صندوق الذهب المشترك. في أوائل آذار من سنة 1968، اضطرت الولايات المتحدة لنقل ما قيمته 950 مليون دولار ذهباً إلى لندن للإبقاء على سعره قريباً من 35 دولار وكان قد تم إنفاق ما يقارب 5.2 بليون دولار، من فورت نوكس، اعتباراً من 18 تشرين الثاني 1967، وذلك عندما اضطرت البريطانيون لتخفيض قيمة الإسترليني للمرة الثانية اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي 17 آذار 1968، وبعد سبع سنوات عقيمة من قيام أعضاء صندوق الذهب المشترك بصب ثرواتهم في حلوق المضاربين، قرروا إنهاء اللعبة. وصرحوا بأنهم، من الآن فصاعداً، لن يقوموا بتزويد سوق لندن بالذهب، أو أي سوق آخر، كما أنهم لا ينوون شراء الذهب من تلك المصادر في المستقبل. استمرت الصفقات الرسمية بالذهب بين المصارف المركزية بسعر 35 دولار للأونصة، كما أن المصارف المركزية كانت حرة في شراء الذهب من الولايات المتحدة لقاء الدولار بنفس السعر. واعتباراً من تلك اللحظة فصاعداً، تُرك سعر الذهب في السوق الحرة لتقرره الجهات الخاصة.

إن ذلك القرار بحل الصندوق المشترك للذهب لم يكن فقط قد جاء متأخراً جداً، بل إن ذلك التجمع ما كان ينبغي له أن يتم أصلاً. وإلى أن جاء الوقت الذي أبدى فيه الميزان الأمريكي للصفقات الدولية بعض التحسن الجوهري، كان كل ما يقوم به الشركاء في الصندوق هو صب مخزوناتهم الذهبية في سوق لندن في جهد عبثي لا يمكن فيه للصندوق سوى أن يخسر بينما كان المضاربون يقدمون على مخاطرة من الصعب مقاومتها. فمع قيام الولايات المتحدة بتحديد الحد الأدنى لسعر الذهب لدى استعدادها لشراء كل الذهب المعروض بسعر 35 دولار، ومع استمرار أعضاء الصندوق بعرض كميات من الذهب تكفي لتثبيت سعر السوق الحرة بحدود 20.35 دولار، كان المضاربون في وضع لا يخسرون فيه سوى ذلك الفرق الضئيل بين ما يدفعونه وبين 35 دولار. لكن الربح المحتمل قد يكون كبيراً<sup>(\*)</sup>. كما أن الطلبات التي لا تتوقف للمضاربين قد تؤدي مع الوقت إلى استنزاف مخزونات الذهب الرسمية للدول الأعضاء في الصندوق إلى حد تبدو معه العملات الرئيسية وكأن

(\*) في المصطلحات الفنيّة المعاصرة يطلق على هذا النوع من التجارة التي تتضمن الاختيار

ما بين المخاطرة والربح اسم الخيار الحر free option.

لم يعد لديها دعم ذهبي كافٍ. وعندها لن يكون أمام السلطات خيار سوى زيادة السعر الرسمي للذهب زيادة كبيرة. فمن بمقدوره رفض صفقة كهذه؟..

وعند ذلك، شرع الجنرال ديغول يعلن أن استراتيجية صندوق الذهب المشترك بكاملها هي شيء صوري وأنها لا تعدو أن تكون بديلاً مؤقتاً على طريق التخفيض النهائي لسعر الدولار. ولقد كان بالامكان اعتبار تصريحاته الفجة مجرد مسعى آخر من مساعيه التي لا تنتهي للنيل من الدولار لو لم يُظهر ويليام ماكتشيزني مارتن، مدير الاحتياطي الفيدرالي، قدرًا من الطيش الذي دفعه لترداد توقعات ديغول: ففي خطاب ألقاه مارتن في ديترويت في 20 آذار 1968، بعد ثلاثة أيام من حل صندوق الذهب المشترك، عبر عن رأيه قائلاً: «قد نكون على طريق التخفيض»<sup>(11)</sup>. وأدّت حالة الهياج إلى رفع سعر الذهب في لندن إلى 41 دولار خلال شهري نيسان وأيار. وعندما حل ربيع 1969، كان السعر قد تجاوز 43 دولاراً.

وهنا ظهر احتمال آخر يثير القلق. فقد كان صندوق الذهب المشترك قد نُظّم بحيث كان إسهام كل دولة من الأعضاء محدداً، وذلك للتحكم في أية عملية بيع للذهب قد ترغب إحدى الدول الأعضاء القيام بها.

والآن تم حل ذلك الصندوق ووصل سعر الذهب إلى أكثر من 40 دولاراً. ما الذي سيمنع المصارف المركزية، التي كانت أعضاء في الصندوق، من صرف دولاراتها بالذهب بسعر 35 دولاراً في نيويورك وتغذية سوق لندن بالذهب بهدوء لقاء ربح وفير؟.. وما دام الصندوق المشترك قد أوقف أعماله، فإن إغراء الغش قد يكون أصعب من أن يقاوم.

لقد كان الخطر واضحاً، وكان لا بد من القيام بشيء ما. لم يكن هناك أي تأكيد حول عقد اتفاق رسمي، لكن شائعات سرت حول وجود اتفاق ودي غير رسمي بشأن التعاطي مع هذه المشكلة. فقد اتفق الأعضاء الأوروبيون في الصندوق فيما بينهم على الإحجام عن تحويل أرصدهم بالدولار إلى ذهب.

على الأقل طوال استمرار حرب فيتنام. كانت تلك النقطة الحاسمة، التي كان يُتوقع بعدها أن يصبح الأمريكيون قادرين أخيراً، على التصدي للخلل المتعاظم بين ما يرذهم من الأقطار الأخرى وبين مدفوعاتهم في الخارج. وكان الألمان قد قاموا قبل سنة بسابقة وضع ترتيبات كهذه، عندما تعهدوا علناً بعدم صرف موجوداتهم من الدولارات بالذهب.

إن استعداد الأوروبيين لإبداء روح تعاونية لم يأت دون مقابل. فقد كان على الأمريكيين، لقاء ذلك أن يبتلعوا ذلك الدواء القديم المعروف، وهو ضبط الموازنة ورفع معدلات الفائدة، الذي كان أمراً روتينياً في العشرينات وأوائل الثلاثينات. وقد تم إقناع نيكسون، بعد جهد، بدعم الرسم الإضافي البالغ 10 بالمائة على جميع ضرائب الدخل، الذي أصبح ساري المفعول سنة 1969، وهو عامه الأول في الحكم، وأحدث فائضاً صغيراً، وإن كان عابراً، في الموازنة. وقام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الحسم في سلسلة من الخطوات، من 4 بالمائة في نهاية سنة 1967 إلى 6 بالمائة لدى منتصف سنة 1969. وكانت النتيجة الانحسار الخفيف الذي حصل سنة 1970، ولكن حتى ذلك، لم ينجز سوى القليل على طريق تهدئة الحمى التضخمية بما أن معدل زيادة الأسعار لم يُظهر أية علامات دالة على الاتجاه للهبوط.



وبينما كان يجري كل ذلك، كان الجنرال ديغول مشغولاً. فقد كان مصمماً على إعادة فرنسا إلى أيام مجدها وعلى مهاجمة الأنجلو - ساكسون حيث أمكنه ذلك. فقد صوّت مرتين ضد دخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة، حتى أنه في المرة الثانية صوّت حتى ضد إجراء مفاوضات تتعلق بدخولها. وطالب بإجراء «تغيير شامل في تركيبة كندا». مع رفع كويبك «إلى مرتبة دولة ذات سيادة»، لأن كويبك «يجب أن تتصدى لغزو الولايات

المتحدة»<sup>(12)</sup>. كما دعا المتحدرين من أصل فرنسي في ولاية لويزيانا إلى وضع تراثهم فوق جنسيتهم الأمريكية. وحد من تعاونه مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعبر عن تصميمه على بناء قوة نووية فرنسية مستقلة. وانتقد تزايد انتقال الصناعات الفرنسية إلى الأمريكيين الذين كانوا ينفقون دولاراتهم بتلك الكثرة داخل بلده العظيم.

وقام ديغول ومساعدوه، مدعومين بالحماية الفكرية التي أمّنها لهم جاك روييف، بالمطالبة برفع سعر الذهب إلى 70 دولاراً، مما سيؤدي إلى رفع السعر بالدولار، لكل ذهب العالم النقدي، إلى الضعف. وكانت هذه الخطوة ستؤمن ربحاً مثمراً للفرنسيين الذين كانوا يمتلكون الحصة الأكبر من الذهب النقدي خارج الولايات المتحدة. ومضى روييف في المجادلة بأنه على الولايات المتحدة التخلي عن أرباحها من هذا الكسب غير المتوقع وذلك بأن تستخدم ذهبها لدفع ما كان يعتبره هو التزاماتها المتضخمة للأجانب. واعتباراً من تلك اللحظة، كان على الدول التي تنفق خارج بلادها أكثر مما تتلقاه من المدفوعات من الأجانب، كان عليها تسوية الفرق عن طريق تحويلات الذهب.

كان الهدف النهائي الذي رمى إليه ديغول هو وضع حد للمكانة الخاصة التي تشغلها الولايات المتحدة، وهي المكانة التي كانت تسمح للأمريكيين بتعويض العجز في صفقاتهم الدولية، بكل بساطة، بالدفع بالدولار - أي بعملتهم الخاصة - للأجانب، بينما تعين على الآخرين تسوية مدفوعاتهم بعملة دولة أخرى أو بالذهب. لم يكن ديغول الوحيد الذي يشعر بالسخط حيال تلك العملية التي تسمح للولايات المتحدة وحدها بتمويل إنفاقها خارج بلادها عن طريق إجراء لا يعدو في جوهره طبع الدولارات، بينما كان يترتب على بقية دول العالم «كسب» قطعها الأجنبي أو ذهبها عن طريق تأمين فائض في صفقاتها مع الدول الأجنبية.

لقد كان الحل الذي أوصى به ديغول هو الذي فشل في الحصول على أي

دعم. فقد رفضت السلطات في الدول ذات النفوذ المالي الرئيسي تصريحه الذي قصد به استطلاع آرائهم. إذ أنه فضلاً عن احتمال التضخم الناشئ عن مضاعفة القاعدة النقدية العالمية، فإن ذلك الكسب الناشئ عن جرّة قلم سيكون بمثابة ثروة وفيرة لأكبر منتجي الذهب في العالم، وهما جنوب أفريقيا وروسيا، ولم تكن أي من الدولتين لتتمتع بالشعبية الكافية لدى الدول الغربية في ذلك الوقت.

ولم يلبث أن تبين أن ذلك المسعى كان الشهقة الأخيرة للجنرال. ففي شهر نيسان من سنة 1968، جاء في صحيفة لوموند الفرنسية، التي تتمتع بالموثوقية، أن «ضعف الموقف [الفرنسي] ناشئ عن غياب اقتراحات مضادة معقدة للمنظومة المشوشة، ولكن المتماسكة، للأمريكيين وحلفائهم الأوروبيين»<sup>(13)</sup>. وقد كانت لوموند حتى تلك اللحظة مناوئاً متحمساً للدولار. لذلك فإن تراجعها عن موقفها اعتُبر إشارة واضحة على أن حملة ديغول قد بدأت بالتفتت.

جاءت الضربة القاصمة في أيار سنة 1968، لفت فرنسا دوامة عنيفة من حركات التمرد والاضطرابات. كانت تلك الاضطرابات الصاخبة تماثل في شدتها الثورات الغاضبة في الولايات المتحدة والتي كانت تتقد في ذات الوقت، لكن ما كان يدفع الفرنسيين هو مطالبتهم بأجور أعلى لا احتجاجهم على الحرب في فيتنام. وقد ألحقت تلك الاضطرابات ضربة كبرى بالاقتصاد الفرنسي، وكلفته ما يزيد على 750 مليون ساعة عمل، كما نتج عنها ارتفاع حاد في تكاليف العمالة، مما أدى بدوره إلى ازدياد التوقعات بخفض قيمة الفرنك. وقد أدى العنف الصاعق للثورة إلى هروب رأس المال، مما يذكر بالذعر الذي ساد في العشرينات، رافقه ضغط قوي باتجاه متصاعد على المارك الألماني والفرنك السويسري كونهما يشكلان في ذلك الوقت الملاذ المناسب الأكثر أماناً. وعندما انجلى الموقف، جازف ديغول وطرح فترة حكمه في استفتاء

شعبي أرغمه على تقديم استقالته من الحكم - وقد أدى ذلك القرار إلى إثارة ذعر أكبر في الأسواق بالنسبة للفرنك<sup>(14)</sup>.

نكتفي بهذا القدر من الحديث عن حملة الجنرال لإرغام الدولار على العودة إلى معيار الذهب القديم.

كانت أحداث سنة 1968 نقطة تحول في التاريخ. ويعتبر تأثيرها على الذهب جزءاً من التحول العميق في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي برمته.



لقد تميزت سنة 1968 بمظاهر راديكالية واضطرابات اجتماعية كانت على مستوى لم يُشهد له مثيل منذ الثلاثينات، وليس فقط في الولايات المتحدة وفرنسا. في الولايات المتحدة، جاءت سنة 1968 بأول فوز للجمهوريين في الانتخابات منذ سنة 1956. وضمن ذلك المسعى العقيم لإحراز نصر في فيتنام، انتهت سلسلة البرامج الاجتماعية المُجدّدة في فترة ما بعد الحرب، والتي بلغت ذروتها في برنامج ليندون جونسون المسمى المجتمع العظيم Great Society، انتهت نهاية هادئة دون مشاكل. وانشغل القادة السياسيون في أرجاء العالم في معركة كبيرة ضد التهديدات والتمزقات الناجمة عن التضخم المتسارع - وهو صراع دام لأكثر من عقد من الزمن وأدى إلى حدوث تغييرات ثورية في دور الحكومات وفي تركيبة النُظم المالية ومؤسساتها وفي الطبيعة الأساسية للنظام الرأسمالي بحد ذاته.

إن نقطة التحول للذهب كانت في القرار الصادر في 17 آذار 1968، والقاضي بحل صندوق الذهب المشترك. ومنذ تلك اللحظة، قامت الحكومات المعنية بتحذير المضاربين وأولئك الذين يلتزمون الحذر بأن الذهب أصبح لهم يلعبون به كيف يشاؤون وعلى مسؤوليتهم. ولن يكون هناك بعد الآن حد أدنى



ولا سقف لسعر الذهب في الأسواق الحرة. ومع أن ذلك التهديد كان موجهاً إلى الأسواق العامة، إلا أنه كان بداية النهاية، بالنسبة للذهب كمعيار للنقد. كان ذلك المفهوم، كما رأينا، قد أصبح مهلهلاً، لكن الدولار، بوصفه نقطة الارتكاز في النظام المالي، كان لا يزال مرتبطاً بالذهب بالسعر القديم وهو 35 دولاراً للأونصة. والمشكلة الآن هو أن الدولار نفسه قد أصبح مهلهلاً، وأن احتياطات الولايات المتحدة من الذهب قد استنزفت بحيث أن النظام بكامله كان منطلقاً باتجاه ذروة سينجلي عنها شيء مختلف تمام الاختلاف. إذ أنه ما إن تخلت السلطات عن ممارسة أي إشراف على سعر الذهب في الأسواق الحرة، حتى لم يبق أمام السياسيين من خيار سوى أن يتصافروا للانعتاق من الأغلال الذهبية. ولمدة طويلة، ظل السياسيون يسبقون الأسواق المالية في هذا المسعى.

يمكن أن نستخلص درساً من كل ما جرى، درساً كانت قد تنبأت به هزيمة الجنرال ديغول الشنيعة، ولكن ذات المغزى الهام. إن ديغول يذكرنا بالملك ميداس المسكين، الذي حول ابنته المحبوبة إلى تمثال من ذهب عندما عانقها - أو بمونتاغو نورمان، الذي جعله إيمانه الأعمى بالذهب يشعر، كما يذكرنا تشرتشل، «بسعادة تامة لمرأى بريطانيا وهي تمتلك أروع رصيد في العالم في الوقت الذي كان فيه مليون وربع مليون إنسان يعانون البطالة».

كان الطموح الذي يدفع ديغول هو الثأر من الأنكلو - ساكسون وجعلهم يركعون أمام فرنسا. وكان سلاحه المفضل هو «الذهب الذي لا يتغير أبداً... الذي سيظل مقبولاً إلى الأبد وفي كل مكان». وقد كان جاك رويغ، الموجّه الفكري لديغول، يصر على أن أي نظام غير معيار الذهب الصافي سيكون «عقبة كأداء في وجه التطور الاجتماعي». ورغم ذلك، وفي نهاية الأمر، فإن مخزون فرنسا من الذهب كان هو العقبة الكأداء في وجه التطور الاجتماعي، وهو الذي دفع بالجنرال ديغول للتقاعد والانسحاب من معترك الحياة العامة. وبينما كان

الجنرال ديغول ينظر بازدراء من خلف أنفه الضخم إلى الدولار الأمريكي ويتأمل بحبور الذهب الذي كانت فرنسا تشحنه عبر الأطلسي بكل كبرياء، كان الأمريكيون يستهلكون الكثير من الطعام الفرنسي اللذيذ ويشربون العديد من زجاجات المشروب الفرنسي الرائع، تداعب أنوفهم العطور الفرنسية الشذية، ويصبحون، ولكن ليس عن طريق الصدفة، مالكين لشركات فرنسية كبرى مثل شركة تصنيع الحواسيب ماشينز بول. ولو كان المواطنون الفرنسيون وبقية الأوروبيين ينفقون بسخاء كالأمريكيين، لكان تعاقب الأحداث قد اختلف كلياً.

لقد أحاق الإحباط وخيبة الأمل والهزيمة بكل شخص في التاريخ أعماه السعي وراء تخزين الذهب بحيث لم يستطع تمييز الفرق بين معدن لا قيمة له وبين ثروة حقيقية. ويبدو أن القادة السياسيين، في العقود الثلاثة التي تلت الستينات، قد وعوا هذا الدرس. لنرى الآن كيف أدت اضطرابات سنة 1968 إلى بدء مسيرة الذهب على الدرب الذي أوصله إلى المكانة التي يشغلها حالياً في العالم.